



خلال جولته التفقدية في خيطان للوقوف على انطباعات المواطنين عن نتائج حملة «اطمن»

المنفوحى: سنبحت مع «المالية» تسريع تخصيص 5 مدن عمالية قريبا

«شمالية، جنوبية، غربية» سيتم تسليمها للقوى العاملة والتي هي بدورها ستقوم بتحديد العقود الخاصة بها وسيتم التباحث مع المجلس البلدي للظفر في هذا الجانب خاصة ان هذه العقود تتضمن شرط توفير السكن للعامل من خلال القوى العاملة وينتهي العقد بانتهاء المشروع ويراقب من خلال القوى العاملة.

وأشاد المنفوحى بدور الهيئة العامة للمعلومات المدنية التي قامت بحظر الأخرجات بطاقات مدينة للعزاب الذين يقطنون في مناطق السكن الخاص، وطلب الأهالي بوضع تقييم صريح وجدي للحملة التي تقوم بها البلدية من أجل راحة المواطنين وحريتهم.

وأكد ان منع العازب في السكن بمناطق السكن الخاص لا يتوقف على الرجل بل أيضا المرأة، لأن القانون يمنع سكنها اذا كانت عزباء، وموضحا ان وزير البلدية يعمل على تعديل قانون 92/125 الذي يعتبر مهما جدا في تنظيم سكن العزاب، مضيفا «لمسنا صعوبة بتطبيق القرار في حال عدم تعديله من أجل تحقيق نتائج أسرع»، مبينا ان من التعديلات الواردة تتعلق بتوثيق عقود الأيجار من البلدية مما يقلص ويحد من العزاب وكذلك عملية تحديد عدد العوائل في البيت، حيث تم رصد 35 عائلة في بيت واحد.

وأفنى المنفوحى على اللجنة المشكلة لإخلاء العزاب من السكن الخاص برئاسة نائب المدير العام لشؤون محافظة العاصمة ومبارك الكبير بالإجابة عن العمار وعلى تعاون اهالي المنطقة في توصيل الصورة العامة والإدلاء باماكن العزاب داخل العقارات.



مشاهدة الفيديو

قطع التيار عن أحد العقارات المخالفة



(احمد علي)

م. احمد المنفوحى خلال الجولة بمنطقة خيطان

فرج ناصر

أوضح مدير عام البلدية م. احمد المنفوحى انه سيتم تخصيص 5 مدن عمالية قريبا وأنهم سيبحثون مع وزارة المالية للوصول إلى آلية أسرع لتنفيذ هذه المدن، مشيرا إلى وجود مدينة جنوب خيطان تستوعب 20 ألف عامل وأنه سيعقد اجتماع مع وزارة المالية لبحث آلية طرح المدن العمالية الـ5.

وأضاف المنفوحى أن البلدية ستخصص 3 مناطق شمالية، وجنوبية، وغربية للهيئة العامة للقوى العاملة لتكون مقرا لسكن العمال. وأكد المنفوحى خلال جولته التفقدية في منطقة خيطان للوقوف على انطباعات المواطنين لنتائج ظاهرة سكن العزاب أن المواطن الكويتي عانى من الضرر في وجود العزاب، لافتا إلى أننا نرحب بعوائل الوافدين في السكن الخاص، الا أن القانون حدد ان العزاب يحظر ويمنع تواجدهم في المناطق السكنية.

وأضاف ان وجود البلدية في بعض المناطق هو لاستشعار آراء المواطنين حول حملة البلدية في القضاء على ظاهرة وإخلاء العزاب في مناطق السكن الخاص، مشيرا إلى أن البلدية قامت بزيارة بعض المناطق الأكثر تضررا، ولم تكن فقط على المناطق التي بها بيوت عزاب قليلة، بل توجهت للمناطق التي تحتفظ بكثافة كبيرة من العزاب، خاصة الشمالية التي ذهبنا إليها في الأسبوع الماضي واستشعرنا منهم مدى رضاهم عن حملة البلدية وما يعانونه من بعض السلبيات التي أخطرتنا بها رئيس لجنة العزاب

- البلدية ستخصص لـ «القوى العاملة» 3 مناطق لتكون مقرا لسكن العمال.. ومنطقة خيطان من المناطق المتضررة بشكل كبير من وجود العزاب
- وضعنا جدولا زمنيا لتصحيح سلبات سكن العزاب بمناطق الخاص.. وجلب الشيوخ موهوبة وقادرون على إخلائها ولكن الأعداد الكبيرة تجعلنا نترتب
- البلدية أخلت أكثر من 120 منزلا خلال حملة «اطمن» منها 40 عقارا في خيطان وتعاون مع المواطنين في تطبيق القانون

وهناك لجنة قام بتشكيلها وزير البلدية تتعامل وتضع الحلول المناسبة لهذه المنطقة.

وأشار إلى أن مجلس الوزراء استمع لتقرير البلدية حول سكن العمال وتوقيع البدائل، مؤكدا ان البلدية ستقوم بتخصيص ثلاثة مناطق أخرى بخلاف الـ 5 مدن عمالية التي ستكون لها آلية سريعة، خاصة أن مدينة عمالية طرحت «جنوب خيطان» وتضم 20 ألف عامل، مؤكدا ان هناك اجتماعا مع وزارة المالية لبحث آلية سريعة لطرح المدن العمالية الخمسة التي من الممكن أن تستوعب 20 ألف عامل وعازب.

مؤكدا ان هناك عقودا حكومية لها تشويبات من الممكن أن يتم السكن فيها ولم تشعر بوجود أزمة.

وأكد المنفوحى أن البلدية قادرة على إخلاء منطقة جليب الشيوخ لكن مترتبين قليلا لوجود أعداد كبيرة في المنطقة التي تعتبر موهوبة،

على «الفقر المسكين حد قولهم»، لافتا إلى أنه في عدم الالتزام يتم عمل محضر مخالفة وليس إخلاء فقط، وأشار إلى أن البلدية قامت بإخلاء أكثر من 120 منزلا خلال الحملة وليست هناك مشكلة، خاصة ان هناك مناطق محدودة متضررة،

من العوائل والعزاب، مؤكدا أن فتوى الإدارة القانونية كانت واضحة بوجود القطع الكهربائي.

وأكد المنفوحى أن صاحب العقار الذي لا يلتزم بقانون البلدية يحال للمحكمة، موضحا أن البلدية تتعامل مع الكل بقانون واحد وليس

أن توصية وزير البلدية واضحة بالنزول ميدانيا واستشعار رضا المواطنين وتقييم التجربة ونجاحها في معالجة هذه الظاهرة.

وقال المنفوحى انه أتى إلى منطقة خيطان للاستماع إلى شكاوى الأهالي، خاصة أن بعض المناطق بها خليط

م.عمار العمار الذي وضع جدولا زمنيا لتصحيح هذه السلبات وتقييم إيجابيات الحملة.

وقال المنفوحى ان منطقة خيطان من المناطق المتضررة بشكل كبير من وجود العزاب، مؤكدا أن عدد الإخلاء والقطع ما يقارب 40 عقارا في منطقة خيطان، خاصة أن الكثير من المواطنين استجاب وتفاعل مع حملة البلدية بعد الإنذارات وقاموا بإخلاء العزاب تطوعا منهم، وهناك بيوت أخرى لجأت للبلدية إلى قطع الكهربائي، مبينا أن البلدية تبدي استعدادها مع المتعاونين في تطبيق القانون وتصحيح الأوضاع.

ولفت إلى أن البلدية مازالت في البداية بعد مضي شهر ونصف، مؤكدا

أهالي خيطان: العوائل بدأت تشعر بحرية أكبر بسبب حملة «اطمن»

بعد مجموعة من هذه الحملات المكثفة، مضيفين ان الخلل الأكبر من اهالي المنطقة في تأجير السكن للعزاب من الجنسين الأمر الذي يشكل إرباكا في المنطقة، مثنيين على الجهود الحثيثة والحرص على مكافحة العزاب في محافظات الكويت داخل المناطق السكنية».

العزاب المتواجدين في السكن الخاص، انه تم رصد كل السكن الذي يحتوي على عزاب اجانب. وأشاد اهالي بحملة البلدية «اطمن» التي اخلت اغلب العزاب في السكن الخاص في خيطان ومازالت تعمل على إخلاء المتبقين.

قال مجموعة من اهالي منطقة خيطان ان العوائل بدأت تشعر بحرية أكثر في مناطق السكن الخاص بعد الحملات التي شنتها البلدية على العزاب في السكن الخاص، مبينين ان اهالي منطقة خيطان شكروا لجنة التي بدورها قامت بمخاطبة البلدية والتواصل معها بما يتعلق بكثرة

مدير البلدية: لا مدة زمنية محددة لتنفيذ «الزراعة» الحدائق بالأراضي المخصصة لها

1- أفادت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بموجب كتابها المرفق رقم 8669 بتاريخ 2019/5/16 بكشف بوضوح الحدائق المخصصة لها، موضحة ان تسلم المواقع تم ما بين عام 2014 و 2017 ولم يمض على تسلم أي موقع من هذه المواقع مدة 6 سنوات، وذلك للعلم.

2- ان القرارات الصادرة من المجلس البلدي بالتخصيص قرارات غير مشروطة بمدى زمنية تحكم الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بالبدء في تنفيذ هذه الحدائق، وعليه لا يوجد أي إجراء من قبل البلدية تجاه الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.



مها البغلي

أكد م. احمد المنفوحى في رده على سؤال العضو مها البغلي بشأن الأراضي التي تم تخصيصها للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، ان قرارات التخصيص من المجلس البلدي لا تلزم الهيئة بتنفيذ الحدائق في هذه الأراضي بمدى محددة. وقال م. المنفوحى في رده: فنيديكم بالتالي:

«البلدية»: استجابة جيدة من ملك العقارات التجارية

إزالة مخالفات الأسطح في العاصمة



جانب من إزالة مخالفات الأسطح

كشفت البلدية عن استجابة أصحاب ملك العقارات بمنطقة العاصمة في إزالة مخالفات البناء على أسطح عقاراتهم على إثر تنفيذ فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة العاصمة الجولات التفقيشية المكثفة شملت توجيه إنذارات بناء على تعليمات مباشرة لمدير عام البلدية م. احمد المنفوحى. وأكدت البلدية على فريق الطوارئ أن يشرف على عمليات إزالة مخالفات أسطح العقارات التجارية بالمحافظة، مؤكدا أن الجهاز الرقابي لن يتهاون في تطبيق القرار الوزاري 206 لسنة 2009. وناشدت البلدية أصحاب العقارات المخالفة بإزالة كل المخالفات تجنباً للمخالفة والغرامة.



عيدكم مبارك

Eid Mubarak